# قراءة في الجولة الثانية من جنيف2

تاريخ النشر 2014/2/19 تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجيه

انتهت الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ولم تسفر عن أي إطار لحل سياسي محتمل وفق مبادئ وثيقة جنيف1 ونصّ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لكل من الطرفين لحضور المؤتمر، الذي كان ينبغي أن يفضي لانتقال سياسي سلمي للسلطة، وفقاً لقواعد ومحددات يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين.

سنحاول في هذه القراءة تحليل معطيات ووقائع الجولة الثانية في ظل واقع ميداني لا يتغير، وقراءة مدلولاتها السياسية بدءاً من ورقة المعارضة التي طرحها الوفد حول هيئة الحكم الانتقالي محلّلين مضمونها ونتائجها، إلى جانب إلقاء الضوء على مدى شرعيتها، منتقلين بعد ذلك إلى تحليل الوظيفة السياسية والإعلامية لوفد النظام، الذي طبّق بشكل واضح سياسة المراوغة لكسب الوقت. كما تركز هذه القراءة على الموقف الدولي، الذي لا يزال يعكس اختلاف رؤى الدول الراعية وعدم توصلها لرؤية مشتركة حول حل أو إدارة الصراع بعد.

وستطرح هذه الورقة إشكالية الائتلاف **بنيةً ووظيفةً وأداءً**، مدلّلةً على ضرورة المراجعة النقديّة الموضوعية له من حيث تلك النقاط.

تنطلق هذه القراءة من الفرضية التالية: إن أي حل سياسي لا بد له من مناخ مواتٍ وظروف عسكرية وأمنية وسياسية وحتى دولية مناسبة لضمان الحد الأدنى لنجاحه، حيث لا يزال المحدد الأساس في الملف السوري قائماً، ألا وهو إرادة الإبقاء على حالة التوازن السياسي- العسكري، ريثما تكتمل الملامح المراد تحقيقها على الجغرافية السورية وتهيئة المناخ العام الفكري والسياسي باتجاه نظام الفوضى.

وسنحاول فيما يلي قياس فرضيتنا السابقة على مجريات التفاوض.

## واقعٌ ميدانيّ لا يتغير

استمرت الاشتباكات بين قوات الأسد وقوى المعارضة المسلحة وعلى أكثر من جبهة وحملات النظام المرافقة لكل جولة (كحملته العسكرية على مدينة يبرود). وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بارتفاع وتيرة قتل المدنيين في سوريا، وذلك عقب الشروع في مفاوضات جنيف2، إذ تجاوز سقف عدد الشهداء 100 شخص يومياً[1]. كما أكدت الشبكة أن قوات الأسد استمرت في قصفها محافظتي حلب ودرعا بالبراميل المتفجرة (أكثر من 400 برميل)، فيما واصلت استهداف مدينة حلفايا بريف حماة بالقصف الصاروخي والمدفعي والقنابل العنقودية المحرمة دولياً، بالإضافة إلى قصف عدة مناطق منها: خان الشيح، سوسة، الهجة، مساكن هنانو، المدينة الصناعية، كفرزيتا، مورك، كويرس، الزارة، قلعة الحصن، طفس ويبرود[2]. وكانت الشبكة السورية قد وثقت استشهاد 2247 مدنياً؛ قتلتهم قوات النظام بوسائل مختلفة منذ بدء محادثات السلام وحتى انتهاء الجولة الثانية منها، حيث رصدت الشبكة نسبة 27% من الضحايا نساءاً وأطفالاً، بلغت ضحايا الأطفال منهم ما لا يقل عن 382 طفل، بينما بلغ عدد ضحايا النساء 235 امرأة، كما وثقت مقتل 217 شخص تحت التعذيب[3].

إن هذا الواقع غير المتغير يؤكد بأن الغايات السياسية لا بد لتحققها من أن تنطلق من مناخ ميداني مواتٍ، وهذا المناخ لا يزال للآن ملتهباً ودامياً وهذا كفيل بإجهاض أي محاولة للسلام، ويؤكد على أن نظام الأسد غير مهتمّ بتلك المفاوضات لإدراكه أن المحدد العسكري وزيادة آلام المدنيين ستشكل مدخلاً إجبارياً لتطبيق رؤيته وحلّه السياسي.

## قواعد التفاوض مرفوضة

كأي وسيط دولي، ووفقاً لقواعد الوساطة قام الإبراهيمي بتلخيص النقاط التي يعتبر أنه تم التوافق عليها في الجولة الأولى (مع وجود تحفظات للطرفين حول تفسيرها)، معتمداً على المبادئ العامة التي لا يمكن للأطراف


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

المتفاوضة رفضها، مثل استقلال وسيادة ووحدة أراضي سورية، وأضاف على هذه النقاط النقطتين الخلافيتين الأساسيتين، وهما "وقف العنف ومحاربة الإرهاب" و"تشكيل الجسم الحاكم الانتقالي"، حيث تطالب المعارضة بأولوية الثاني على الأول فيما يطالب النظام بالعكس. وعليه قدم الإبراهيمي رؤيته للتعامل مع هذه الجدلية على طريقة "الدجاجة والبيضة" موحياً بأنه لابد من التزامن في معالجة القضيتين، ولتحقيق التوازن بين النقطتين السابقتين، قام الإبراهيمي بإضافة بندين جديدين وهما "مؤسسات الدولة بين الاستمرار والتغيير" و "الحوار الوطني والمصالحة الوطنية"[4]، محاولاً تعميق رؤية طرفي التفاوض حول النقاط الإشكالية وآملاً أن تَحلّ هاتين النقطتين من بعض هواجس الطرفين، فتوافق المعارضة على مفهوم استمرار عمل مؤسسات الدولة مع تغيير طفيف، ويطمئن النظام لإمكانية استمرار بعض مؤسسات الدولة وفقاً لما يراه، على أن يطرح أيضاً بالتزامن موضوع "المصالحة الوطنية" والتي تنحو وفقاً لهذا المفهوم أكثر نحو المصالحة بدلاً من المحاسبة.

لم يكن للإبراهيمي أن يقدم شيئاً أفضل مما ورد في هذه الوثيقة خلال هذه المرحلة من التفاوض، ليحاول تمرير نوع من التلازم بين الحديث عن هيئة الحكم الانتقالي ووقف العنف، علماً أن مثل هذه المقاربة قد تنجح بزعمه بجرّ الطرفين إلى الخوض في الأمور التي يرفضون التحدث بها، إلا أن الوظيفة السياسية لوفد النظام المفاوض جعلت جدول الأعمال هذا غير قابل للتطبيق لأسباب سنذكرها لاحقاً.

## ورقة معارضة كارثية

قدم وفد المعارضة مبادئ أساسية لاتفاق تسوية سياسية تؤكد أن العنف هو مجرد أعراضٍ لداءٍ أساسي مصدره النظام، وأن تشكيل هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة هي الضمان الوحيد لإنهاء هذا العنف[5]، كما تصور رؤية سياسية تنفيذية لما ستقوم هيئة الحكم الانتقالي بالتعامل معه (في حال تم تشكيلها)، وتعدّ النقاط الواردة في ورقة المعارضة منطقية لجهة الإنشاء اللغوي وتلبي جزءاً من مطالب دول الأصدقاء، الذين رغبوا بأن تقدم المعارضة رؤية للعملية الانتقالية يستطيعون تسويقها لدى الروس للتوصل لاتفاق معهم، وبالمقابل يؤخذ على هذه الورقة ما يلي:

### أولاً- من حيث المضمون:

- ألزمت المعارضة بمحددات ومواقف غير مطلوبة في المرحلة الراهنة، كالالتزام بالمعاهدات الدولية التي أبرمها النظام6 المتضمن في الفقرة السادسة من الورقة والتي من الواضح أنها وضعت كضمان للالتزام بموضوع نزع السلاح الكيماوي في حين أنها تتضمن (وفقاً لصياغتها) التزاماً بالاتفاقيات الدولية الثنائية بما فيها عقود التنقيب عن الغاز والنفط مع الشركات الروسية مثلاً (مما يعتبر تنازلاً مجانياً للروس)، في حين أن هذه اتفاقيات وعقود يمكن التراجع عنها والتحلل من الالتزامات فيها. بينما كان من الأفضل عدم التطرق لهذا الموضوع بتاتاً. حيث أن أي حكومة وريثة للنظام ووفقاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي لا يمكنها التحلل من الالتزامات المقررة وفقاً للمعاهدات الدولية، فهي ملزمة بشكل آلي ولا يمكن التراجع عنها بما في ذلك الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار وإنتاج وتخزين السلاح الكيماوي.
- تضع الورقة كافة السلطات بيد الهيئة الحاكمة الانتقالية بما في ذلك السلطة القضائية، مما يخالف مبدأ فصل السلطات.
- حولت عملية التفاوض إلى تفاوض على "إعلان دستوري مؤقت"7، في حين كان يفترض أن تكون المفاوضات حول عملية انتقال السلطة بمختلف جوانبها بما في ذلك الإطار الدستوري الناظم لعملية الانتقال، لا أن يتم اعتبار الاتفاق (في حال التوصل إليه) بمثابة إعلان دستوري.
- من ناحية الإجراءات المتبعة خلال العملية الانتقالية بخصوص الجيش النظامي والجيش الحر وفصائل المعارضة المسلحة8، فاعتبرت ضمناً أن الجيش النظامي باقٍ كما هو وعليه فقط الانسحاب وفقاً لعبارة فضفاضة "استكمال الانسحاب"؛ في حين تفصّل هذه الورقة ما يخصّ مجموعات المعارضة حيث تتحدث

عن: "تناول نزع سلاح المجموعات المسلحة، وتسليح أفرادها وإدماجهم في الجيش والقوات المسلحة أو في قطاعات الخدمات العامة والمدنية" شاملةً ومساويةً بذلك بين فصائل المعارضة ومجموعات الشبيحة، في حين كان من الأجدى الفصل بين الجيشين، فالنقطة الأولى تتناول سحب الجيش من المدن إلى ثكناته بكل وضوح وتحديد انتشار الشرطة دون الأجهزة الأمنية لتحل محلّه، والثانية تتحدث عن عملية دمج أفراد الجيش الحر والفصائل المعارضة المسلحة ضمن الجيش بالتزامن مع عملية إصلاحه.

- من المآخذ السابقة يتبين أن هذه الورقة أعدت بطريقة غير مهنية وغير احترافية وأتت كمجرد ردة فعل آنية أو تبني مسبق.

**ثانياً- من حيث الهدف والنتائج:**

- صيغت الورقة (من ناحية الهدف) وبكل وضوح وفقاً للحد الأدنى المقبول من طرف المعارضة متجاوزةً محددات الائتلاف للحل السياسي المتفق عليها مع باقي مكونات الثورة في 2013/2/18، ومحددات الهيئة العامة للائتلاف لمؤتمر السلام بجنيف بتاريخ 2013/11/10.

- لم تصاغ هذه الورقة (انطلاقاً من أسس التفاوض بشكل عام) وفقاً لرؤية ومطالب الحراك الثوري ومواقف المعارضة ضمن الصراع مع النظام، في حين كان من المفترض أن تصاغ وفقاً للحدود العليا للتفاوض بشكل يسمح بهامش للمناورة والتنازل مقابل بعض المكتسبات (استراتيجية تعظيم المكاسب)، فعدم ذكر الأسد أو رحيله أو محاسبته ما هو إلا تنازل مجاني يجهض أهم مطالب الحراك الثوري في سوريا فضلاً عن قبول الوفد خلال التفاوض بالعمل على المسارين: مكافحة العنف وهيئة الحكم الانتقالي بالتوازي، ودخوله بمناقشة بند مكافحة الإرهاب مع النظام، وهذا يرجع لقناعة بعض أعضاء الوفد بأن الحصول على السلاح من أصدقاء الشعب السوري غير ممكن بينما السير في هذا الاتجاه قد يفضي للحصول على السلاح!

**ثالثاً- من حيث الشرعية:**

- عدم استشارة الهيئة السياسية والهيئة العامة للائتلاف بالإضافة إلى أن بعض أعضاء الوفد ذاته لم يشارك في إعداد وصياغة هذه الورقة واعتمادها كفعل إقصائي وتهميشي متعمّد، يؤكد فرضية أن ورقة الائتلاف قد صاغتها شركات أجنبية بشكل مسبق

- لقد أضحت هذه الورقة بعد عرضها وقبول الابراهيمي لها واعتمادها، وثيقةً ومستنداً شرعياً ملزماً لأي إطار لحل سياسي ممكن لكافة التيارات الثورية، في حين أنها أي ورقة الوفد لم تستند إلى شرعية حقيقية مستمدة من أي من المحددات المذكورة أعلاه

أما عن قيام الوفد المفاوض بالخطوات التالية:

- تشكيل وفد المعارضة لغرفة عسكرية استشارية بمشاركة 18 مجموعة مقاتلة على الأرض9

- إعلامية كرهانه على الموقف الروسي وقدرته للدفع بحل الأزمة باتخاذها موقف ايجابي لإنهاء العنف وبناء مرحلة انتقالية في سورية10،

- تركيزه على أن هناك 12 مجزرة ارتكبها النظام في الفترة الأخيرة بينها 8 بريف حماة،

- معاودته الحديث عن وقف العنف والإرهاب وتقديمه أدلة على العلاقة بين النظام وداعش وتركيزه على أن إرهاب النظام وعنفه ضد شعبه وقتل المعتقلين تحت التعذيب،

- تقديمه لتقارير موثقة حول تصعيد النظام عنفه خلال المفاوضات ووثيقة بأسماء 1805 شهداء سقطوا في قصف النظام بالبراميل منذ بدء المؤتمر،وتقارير موثقة من منظمات حقوقية دولية عن التعذيب والقتل والإخفاء القسري وهدم الأحياء والمدن في سورية11.


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

فما هو إلا تأكيداً على أن الائتلاف عمل على استدراك أخطاء كان من المفترض أن لا يقع بها في الجولة الأولى، وأن استدراكه لذلك أتى من حرص الثوريين غير الموجودين بجنيف، والذي استبعدهم الائتلاف بطريقة دراماتيكية وأنه بحاجة إلى المراجعة الدقيقة والعميقة لآليات عمله ووظيفته.

## كسب الوقت

لقد أكد وفد النظام أن ممارساته ونهجه يصب في خانة التعنت وعدم التنازل، وسياسة المراوغة والقبول الشكلي لأي حل سياسي ومن ثم العمل على تفريغه من محتواه بقضايا شكلية وبمساعدة عدة قنوات دبلوماسية حليفة، وتشكل هذه السياسة سمة منطقية من منظور دوائر راسمي السياسية الرسمية للأسد، لأن أي فعل سياسي منافٍ لهذه السياسة سيؤدي إلى اقتلاع النظام. لذا فعليه وانطلاقاً من فهمه للمصالح الدولية، أن يكسب الوقت لكسب الأرض، وليضمن إفشال هذه الخطوة التفاوضية التي أخذت قرابة العام لتحضيرها، وليستغل الفترة القادمة التي ستسهلك بطرح بدائل وخيارات في المضي باستحقاقاته السياسية قدماً نحو الأمام.

ولذلك ابتدأ النظام الجولة الثانية بإعادة ترويج عدة صور لمجازر ادّعى أن قوات المعارضة العسكرية هي من ارتكبها، كمجزرة معان بريف حماة التي وقعت في 2014/02/10[12]، كما وجه النظام اتهامات مبطنة إلى الأمم المتحدة والمبعوث الخاص المشترك بتنفيذ خطط استخباراتية لتفكيك الدولة من خلال طرح موضوع إصلاح الدولة، وكرر النظام كمحاولة لتعطيل المؤتمر بإصراره على أنه لن يناقش أي موضوع قبل الانتهاء من قراءة توافقية على موضوع مكافحة الإرهاب، وأنه لن يتراجع "قيد أنملة" على حد وصف المقداد[13]، معلنين رفضهم الحديث عن أية أمور سياسية إذا رفض الائتلاف نقطة مكافحة الإرهاب وعدم رفضهم مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالية بشرط أن يسبقها مناقشة مكافحة الإرهاب[14].

شنّ النظام كعادته حملة اتهامات طالت هذه المرة الدول الكبرى واتهم الائتلاف بارتهان قراراه للخارج ونقد بنيته وأنها لا تمثل من يتظاهرون بتمثيلهم. كما تباهى النظام بأنه حقق في حمص إنجازاً إنسانياً بعيداً عن كل المزايدات، وبأن المئات من المدنيين ممن كان "المسلحون" يستخدمونهم دروعاً بشرية قد خرجوا من حمص.

لقد حضر النظام المفاوضات مدركاً (حسب محلليه) أنه وعلى الصعيد الدولي ثمة ثلاثة خيارات محتملة[15]:

1. قبول المجتمع الدولي ببقاء الأسد وترشحه وفوزه بناء على اتفاق ضمني أمريكي روسي، وذلك ممكن رغم الضجيج الأميركي الذي سيرافقه.
2. أن يعيد حلفاء المعارضة محاولة قلب الموازين العسكرية عبر تسليم المعارضة سلاحاً فتاكاً، مما يعتبر قليل الاحتمال بسبب القلق من (القاعدة، النصرة وداعش).
3. تقديم بديل مقبول عن الأسد مما يجري الترويج له كثيراً الآن (وهذا يحتاج لوقت لأن الظروف الموضوعية والانقسامات خاصة في صفوف المعارضة السياسية والعسكرية غير مواتية بعد، وظهور "قوى التطرف" يخلق تشويشاً على هذا البديل المحتمل.

لذا يعتقد بعض أركان السلطة السورية بأن على النظام حضور المفاوضات لكسب الوقت والتسويق الإعلامي لرؤيتهم السياسية، وفتح قنوات اتصال مع جهات سياسية وإعلامية كانت قد حرمت منها من قبل، متّبعين سياسة التفريط بأوراق مقابل الهدف الأسمى وهو البقاء في السلطة، ومثال على ذلك حسن التعاطي مع ملف تسليم الكيماوي واستغلاله في عملية التفاوض. وأنه يجب أن تتم عملية التسليم طرداً مع تنازلات يقدمها الطرف الآخر.


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

## المراوحة بالمكان

انتهت الجولة الثانية من مفاوضات جنيف دون إحراز أي تقدم. وانطبع اليومان الأخيران بفشل حتى المباحثات الثلاثية بين الأمريكان والروس والإبراهيمي.

لم يغير الروس موقفهم ولم تحدث زيارة الجربا أي أثر ايجابي في ذلك، حيث عاود الروس رفض ممارسة أي ضغط على النظام، كما رفضوا التعاون بشأن قرار الممرات الإنسانية. واعتبر سيرغي لافروف أن مشروع القرار الذي قدّم لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سورية "غير مقبول على الإطلاق" بالنسبة لموسكو[16]، وقاطعت روسيا مع الصين اجتماعاً للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمناقشة مشروع القرار الذي يطالب بالإغاثة الفورية للمدنيين في جميع أنحاء سورية[17]، كما لوحت باستخدام حق النقض ضد المشروع[18]، حيث طالبت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن لإيصال مساعدات إنسانية، ووزعت دول غربية وعربية مشروع قرار بشأن الوضع الإنساني في سورية على دول ال 15 الأعضاء في مجلس الأمن رغم معارضة روسيا[19].

أما الموقف الأمريكي فاتسم بالنمطية والاقتناع بأن هذه المرحلة من عمر الأزمة في سورية تستوجب إدارةً لها، وتوجّب عدم الاستعجال والخوض بأمور عسكرية من شأنها التشويش على مفاوضات الملف الكيماوي الإيراني، الذي إن تمّ فسيكون نصراً كبيراً للإدارة الحاكمة في أمريكا، واستمرت الإدارة الأميركية بسياستها المعتادة فدعت موسكو للضغط على نظام الأسد للاضطلاع بجهد جدّي في مفاوضات جنيف2[20]، وأكد البيت الأبيض أن المفاوضات هي الطريق الوحيد للخروج من الأزمة السورية[21]، كما صرح الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا تفكر بحلّ عسكري في سورية بالوقت الراهن، وحمّل روسيا مسؤولية ضمان التزام سوريا بالاتفاق الذي يجبرها على تسليم أسلحتها الكيماوية[22].

## مطلب حاسم

يشير الواقع اليوم إلى فشل مسار مفاوضات جنيف2 بتركيبته الحالية، ومع أن الأمريكان ودول الأصدقاء والابراهيمي يحمّلون مسؤولية الفشل للنظام، إلا أن الهدف الأساس من هذا الموضوع والمتمثل بإحراج الروس ودفعهم للضغط على النظام قد فشل، والمحرجين اليوم هم الحلفاء الذين لا يمتلكون خيارات بديلة وعليهم البحث عن هذه الخيارات منذ الآن.

ورغم ما يبديه وفد الائتلاف من انتصار حتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من تقديمه مجموعة مطالب من الأمريكان خلال لقائهم شيرمان، باعتبارها خطوات يجب اتخاذها بعد إحراج النظام على الطاولة، ومنها الاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة والائتلاف واستلام السفارات...الخ، إلا أنه من الواضح أن الأمريكيين غير مستعدين بعد لمثل هذه السيناريوهات، كما أن تسويق الائتلاف لهذا الانتصار لن يطول، فقد بادر النظام إلى إستئناف عملياته العسكرية وتصعيدها، الأمر الذي سينعكس سلباً على الائتلاف والذي سيظهره بمظهر العاجز عن تحقيق أي شيء سواءً على الصعيد الدولي أو العسكري. إن ضعف أداء الوفد على طاولة المفاوضات وعدم ارتباطه بالأرض (مثال اتفاق حمص)، والأخطاء الإعلامية التي ارتكبها الوفد[23] والتي نتجت عن وضع استراتيجية إعلامية من قبل جهة بريطانية وضعف مكونات الوفد تقنياً من خلال اعتماد شخصيات ليست ذات خبرة بالتفاوض وأثبتت التجربة ضعف أداءها السياسي بشكل عام، كل ذلك يفيد بضرورة المراجعة والاستفادة من الأخطاء التي حصلت، ونسف العقلية الإلغائية التي نهجها الائتلاف منذ نسفه لمبادئه التأسيسية وتجاوزه لآليات قانونية تحدد القرار السياسي، مروراً بقراءته الخاطئة لسير السياسات الدولية، وصولاً لأهدافه السياسية المعلَنة لحضور المؤتمر والمتمثلة بكشف كذب النظام وفتح الممرات ومشاريع العمل الانساني (فالأول سيّان والثاني لم يتم).

كل ما تقدّم يفيد بأن عناصر الحل السياسي لم تكتمل بعد، رغم المساعي الحثيثة في الكثير من الكواليس الدولية. وإذا كان الاحتمال الأبرز هو أن تستمر الحرب في سورية حتى أمد غير قصير، إلا أن البحث عن تطويق الإرهاب ما عاد يترك للأميركيين وحلفائهم كثيراً من الترف في إدارة الأزمة السورية لفترة طويلة. فلا بد إذاً من إبقاء الطرفين السوريين في إطار تفاوضي متلاحق، حتى ولو كانت النتائج معدومة أو إعلامية في المراحل الأولى. وهذا ما يؤكد مقولتنا بأن جنيف2 هو مرحلة دعائية لم تنتج شيء.

**الملحق الإعلامي (من إعداد الفريق الإعلامي)**

**قراءة في الخطاب الإعلامي خلال الجولة الثانية من جنيف 2**

بعد أن شابت الكثير من العيوب الخطاب الإعلامي لوفدي المعارضة والنظام في الجولة الأولى من مفاوضات جنيف 2، والقليل من الإيجابيات، سواءً على مستوى الأداء والتنظيم أو على مستوى الشكليات الإجرائية، حيث تمكنت المعارضة من تجاوز بعض العيوب في خطابها الإعلامي ووقعت في أخطاء أخرى، وكذلك وفد النظام الذي خرج بعض رموزه عن طورهم في مناسبات عدة.

وفيما يلي نقاط القوة والضعف بخطاب وفدي المعارضة والنظام في مؤتمر جنيف2:

**نقاط القوة في خطاب المعارضة (برزت أغلبها لدى المتحدث الرسمي باسم الائتلاف لؤي صافي):**

1. وحدة الخطاب والتماسك وعدم الانفعال وتجنب ردود الفعل غير المحسوبة:

استطاع لؤي صافي في أكثر من مناسبة تجنب الوقوع في الأفخاخ الإعلامية التي نصبها له بعض الصحفيين التابعين لوسائل إعلام مقربة من نظام الأسد، وتمسك بتعابير قوية جداً (النظام يستهدف الحاضنة الاجتماعية للثورة، النظام يجند عصابات لارتكاب المجازر، البراميل المتفجرة لا تعرف ضحاياها "بمعنى أنها وسائل قتل لا وسائل قتال).

2. توجيه رسائل مركزة للرأي العام الغربي:

استطاع وفد المعارضة توجيه رسائل إيجابية للرأي العام الغربي، فقد ركز الصافي في أكثر من مناسبة على قضية القتل العشوائي وعدم الجدية، والتعاطي بشكل لا إنساني مع الأوضاع والظروف الملحة في سورية وذلك بتقديم وثائق تبت تورطه بشكل مباشر بالجرائم الإنسانية، وبأن وفد النظام يرفض الجلوس على طاولة المفاوضات، وتمكن من توضيح الصورة الحقيقية لاتفاق حمص الأخير وذلك بإختراقه للهدن المتفق عليها في الجولة الأولى.

3. ظهور وفد المعارضة كراغب في مناقشات معمقة، وكذلك الهدوء الملحوظ بالتصريحات، ومرونته التي ظهرت بقبول الوفد لجدول أعمال الأخضر الإبراهيمي للمؤتمر رغم تحفظه عليه.

4. توجيه رسالة إلى روسيا بالضغط على النظام بدلاً من دعمه عسكرياً.

5. التركيز على هدف المؤتمر بتشكيل هيئة حكم انتقالية وتجنب الانتقال لمواضيع أخرى.

6. التركيز على عنف النظام وإرهابه كأولوية في بند "وقف العنف ومكافحة الإرهاب" المندرج في أجندة جنيف2.

7. الترويج جيداً لوثيقة المبادئ الأساسية التي طرحها الوفد في المفاوضات.

8. لفت النظر وتركيز الانتباه على القضايا الإنسانية الملحة في سورية، وواقع الشعب السوري الصعب نتيجة عنف النظام المرتكب.

9. إدانة الإرهاب بكافة إشكاله ليكون ذلك رداً على التصريح الذي روج له النظام بإتهام المعارضة بإهمال القضايا الأساسية والتركيز على كراسي السلطة.

10. إيجابيات إجرائية: استمرار تعيين الناطق الرسمي باسم وفد المعارضة لؤي صافي، استخدام صفحة الائتلاف الرسمية وموقع الائتلاف كمنبرين لوفد الائتلاف المفاوض، الاستعانة بعدد قليل جداً من الصحفيين السوريين من ذوي الكفاءات لتغطية المؤتمرات الصحفية وإحراج الوفد المقابل.


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

**نقاط الضعف في خطاب المعارضة الإعلامي وأدائها:**

غياب بعض الرسائل التي تحاكي مخاوف الشعب السوري وتجيب على تساؤلاته، كعدم الحديث عن موضوع الهدن المنفردة التي يعقدها النظام مع بعض المدن والبلدات السورية في ريف دمشق.

1. التلكؤ وتسجيل نقاط في صالح النظام، كما حدث مع لؤي صافي في أكثر من مرة عندما توجه إليه أسئلة تتعلق بموضوع العسكر والعسكرة، بالإضافة الى عدم قدرته على الرد ضمن محور الأسئلة الموجه له والخروج عن الموضوع للحديث العام.
2. عيوب إجرائية: عقد مؤتمرات صحفية في الهواء الطلق، وعدم تعيين منظم للأسئلة، والإعتماد على الصحفيين الهواة ولم يتم التواصل مع كثير من الشخصيات الأعلامية البارزة أو حتى دعوتها للفريق الأعلامي، لم يعر اهتمامًا كبيرًا للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية.

**نقاط القوة في الخطاب الإعلامي لوفد النظام وأدائه:**

- تفنن وفد النظام الأعلامي باستخدام التقنيات الأعلامية وذلك بتعبئة ساحات جنيف2 بالصحفيين والإعلاميين الموالين للنظام.
- تعيين شخص لتنظيم الأسئلة الموجهة للوفد وانتقاء أسئلة الصحفيين الموالين له، ولكن في هذه المرة لم تنجح هذه التقنية، حيث التقطت كاميرات المراقبة همس المقداد للشخص المعني بتنظيم الأسئلة عندما طلب منه إفساح المجال للطرف الآخر بطرح الأسئلة والتعبير عن رأيه.
- الترويج لمعنى التشاركية من خلال قضايا الهدن التي حدثت في مناطيق ريف دمشق والعمل على ضم الجيشين تحت مسمى الجيش الوطني.
- استغل النظام لنقاط ضعف المعارضة بعدم قدرتها على التحكم بزمام الأمور عسكرياً وأمنياً.
- ترويج النظام بتمسك المعارضة بالكراسي دون التركيز على قضية مكافحة الإرهاب، وعدم تنديدهم أو إدانتهم للإرهاب.
- توجيه رسائل تحذير وتخويف للغرب من بعبع الإرهاب: بالتركيز على هذه القضية على أنها مركزية وتهدد المنطقة والعالم.
- إظهار الحرص على استمرار النظام في مفاوضات جنيف 2 والتزامه بالحل السياسي.
- التمسك بمبدأ "مناقشة العنف ومكافحة الإرهاب قبل أي شيء آخر" في الخطاب الإعلامي وعدم الخروج عنه.
- الإيجابية في الحديث أمام الإعلام عن هيئة الحكم الانتقالية وابداء الاستعداد لمناقشتها.
- تحقيق نجاح في المرحلة الثانية بناء على الأهداف التي جاء من أجلها وهي هدر الوقت في المناقشات الإنسانية والملفات الإرهابية


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

**نقاط الضعف في الخطاب الإعلامي لدى وفد النظام وأدائه:**

1. الاستعانة بالخطاب الرسمي المعتاد التحريضي والموجه للمؤيدين خلال الكلمات والمؤتمرات واللقاءات الصحفية.
2. النفي المطلق لتجاوزات النظام وانتهاكاته،
3. الوقوع في الأفخاخ الإعلامية ووضوح التوتر والاضطراب، كما حصل مع بشار الجعفري كبير المفاوضين عندما اتهم أحد الصحفيين بالإرهاب بعد توجيهه سؤالاً يتعلق باتهامات النظام لجميع المعارضين له بالإرهاب، وكذلك وقوعه في القذف الكلامي ضد أحد الصحفيين وزجره كي يسكت.
4. الهجوم غير المنضبط على الطرف المعارض المقابل واتهام الجميع بالإرهاب ونفي الهوية السورية عنهم وإستخدام المصطلحات السوقية للرد على الصحفيين المعارضين وتجاهل أسئلتهم.
5. التشتت والتوتر وغياب التوازن عند الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأسلحة العشوائية الأثر كالبراميل المتفجرة.
6. تواصل الهجوم على حكومات دول كالسعودية وقطر وتركيا وأميركا واتهامهم بدعم الإرهاب، واستمرار الحديث عن نظرية المؤامرة والاستماتة الدولية للنيل من سورية وهذه الصيغة توصل رسائل سلبية جداً.
7. مآخذ تتعلق بالإجراءات (عدم تعيين ناطق رسمي، عقد مؤتمرات صحفية في الهواء الطلق، جلب شبيحة للتشويش على الإعلام الحر وإعطاء الإعلام المؤيد أول 8- 9 أسئلة).

**الخطاب الدولي:**

مازالت روسيا تحافظ على وتيرة خطابها الإعلامي من بداية الأزمة حتى نهاية الجولة الثانية، مابين بقاء الأسد في الحكم وما بين تصريح وزير خارجيتها سيرغي لافروف بأن بلاده لا تسعى لإبقاء الأسد، وأظهرت تمسكاً بالحل السياسي في جنيف ودعت على لسان أحد مسؤوليها "مارغيلوف" إلى "عدم التسرع في الحكم بالفشل على جنيف2".

كما بقي الخطاب الإعلامي **لفرنسا وألمانيا** على ما هو عليه ماقبل الجولة الثانية، فدانت فرنسا فشل المؤتمر وحملت نظام الأسد مسؤولية الفشل، وأشادت بشجاعة المعارضة السورية وحسها بالمسؤولية وذلك على لسان وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، أما ألمانيا فدعت لاتخاذ خطوات عملية من خلال مجلس الأمن لوقف جرائم الأسد، وقالت على لسان وزير خارجيتها بأن نظام الأسد غير جدي في دخوله للمفاوضات.

أما الحكومة الأمركية فقد ابدت تغير واضح في تصريحاتها ضد النظام، عندما حمل وزير الخارجية الأميركي جون كيري مسؤولية فشل جنيف 2 للنظام السوري ولروسيا ولا مكان للأسد في سوريا المستقبل.

فيما أبدى **حلف الناتو** من خلال تصريح نود بارتلز رئيس اللجنة العسكرية في الحلف ترجيحه لعدم قدرة نظام الأسد على البقاء، كرسالة إلى نظام الأسد بإيقاف المراوغة وأخذ الأمور على محمل الجد ووفق نظرة واقعية.

**بريطانيا** كانت حادة أيضاً، فقد اعتبرت فشل مؤتمر جنيف انتكاسة خطيرة.

بينما أصرت **الجامعة العربية** على تحميل مجلس الأمن والأمم المتحدة مسؤولياتهم، وأكدت على توجهها إلى الأمم المتحدة لاتخاذ خطوات تالية، مشيرة إلى فشل مفاوضات جنيف2.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر قالت بأن "النتائج هزيلة" التي تحققت حتى الآن في مفاوضات جنيف.


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014

**الوسيط الدولي** اعتذر للشعب السوري 3 مرات، وعبر عن خيبة أمله من عدم تحقيق الكثير في مفاوضات جنيف، ويمكن القول بأن الأخضر الإبراهيمي كان حريصاً جداً خلال جولة المفاوضات على عدم الظهور كثيراً أمام وسائل الإعلام لكي لا يعكر أجواء المفاوضات أو يشحن المناخ التفاوضي بشحنات سلبية.

**الثوار والنشطاء السوريون:**

بدا الاستياء واضحاً لدى الرأي العام السوري المحلي ولدى الشخصيات الثورية والنشطاء الحقوقيين والإعلاميين، على الرغم من التزامهم الصمت تجاه مفاوضات جنيف ولم يهاجموا الوفد المفاوض وكذلك التغطية على كثير من سلبياته، إلا أنه وبعد انتهاء الجولة الثانية برزت الانتقادات واشتعلت صفحات التواصل الاجتماعي بالهجوم الحاد على شخوص وتصرفات الوفد المعارض المفاوض، وبالهجوم على وفد النظام ولا مبالاته بدماء الشعب السوري.

**الواقع على الأرض:**

بين هذا وذاك، تتساقط البراميل المتفجرة على الأحياء المكتظة بالسكان في حلب وريف دمشق ودرعا وحماة وريف اللاذقية وغيرها من المناطق السورية، وتشير الأرقام إلى سقوط أكثر من 100 شهيد بشكل يومي منذ 22 كانون الثاني/ يناير 2014، بفعل البراميل المتفجرة والقنابل العنقودية والقذائف الفراغية وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً، وتؤكد أرقام صادرة عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن 27% من الضحايا هم من النساء والأطفال، حيث بلغ العدد 2227 على الأقل موثقين بالأسماء خلال فترة انعقاد المفاوضات فقط.

382 طفل و235 امرأة استشهدوا بفعل آلة قتل نظام الأسد، و217 شهيد ارتقوا تحت التعذيب في أقبية السجون والمعتقلات.

اكتفى المجتمع الدولي بالاستنكار والشجب لأعمال العنف الممنهج، ولم يتخذ أي إجراءات عقابية بحق نظام الأسد، وكان من المفترض أن يتوقف العنف خلال المفاوضات، ويطلق سراح المعتقلين، ويتم تأمين الوصول الإنساني إلى المناطق المحاصرة، إلا أن شيئاً من نقاط بوادر بناء الثقة لم ينفذ.

[1] وكالة الأناضول التركية الإعلامية.
[2] www.youtube.com/watch?v=yw_28s54ge4،
وكالة سوريا برس https://www.facebook.com/syria.press
أخبار سورية لحظة بلحظة https://www.facebook.com/Syria.News.moment.by.moment.
[3] وكالة الأناضول التركية الإعلامية، مصدر سابق.
[4] للمزيد من المعلومات مراجعة رسالة الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا إلى رئيس الائتلاف بتاريخ 7 شباط 2014 والتي تتضمن اقتراحاً لجدول أعمال الجولةالثانية من المؤتمر.
[5] للمزيد من المعلومات راجع بيان المبادئ الأساسية لاتفاق التسوية السياسية لمؤتمر جنيف الصادر في 9 شباط عن وفد المعارضة السورية، النص موجود في موقع الجزيرة نت.
[6] هذا ما ظهر في البند الثالث "هيئة الحكم الانتقالي للهيئة الشرعية الوحيدة المعبرة عن سيادة واستقلال الدولة السورية وهي المخولة فقط بتمثيل الدولة السورية في المحافل الدولية وفي كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية، وهي تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل الدولة السورية".
[7] الفقرة الأولى والتي تقول: "إن اتفاق التسوية السياسية المتوافق عليه بين الطرفين يعتبر بمثابة إعلان دستوري مؤقت".
[8] البند الأول من الفقرة السادسة من المبادئ الأساسية والتي تنص على "توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين، فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالي بكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسليح أفرادها أو إدماجهم في الجيش والقوات المسحلة أو في قطاعات الخدمات العامة والمدنية".
[9] موقع. إيلاف الالكتروني www.elaph.com/web/news/2014/2/876299.html .
[10] موقع الأورينت الالكتروني الإخباري.
[11] موقع الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية الالكتروني، وحدة جنيف الإعلامية.
[12] موقع الأورينت الالكتروني، مرجع سابق.
[13] موقع إيلاف الالكتروني، مرجع سابق.
[14] www.youtube.com/watch?v5gviycz4u8&feature=youtu.be.
[15] راجع الموقع الالكتروني www.al_akhbr.com/node/199884 .
[16] www.albawaba.com .
[17] نفس المرجع السابق.
[18] www.skynewsarabya.com.
[19] الجزيرة نت.
[20] الجزيرة نت.
[21] الجزيرة نت.
[22] للمزيد من المعلومات حول الموقف الدولي، مراجعة الملحق الإعلامي.
[23] للمزيد من المعلومات حول الموقف الدولي، مراجعة الملحق الإعلامي.


حقوق النشر محفوظة للمنتدى السوري للأعمال - 2014